

## بوادر منعطف في حرب اليمن بعد التغيير على رأس قيادة القوات المشتركة

### معركة مفصلية في الجوف لإبعاد الحوثيين عن حدود السعودية



القبائل قوة ضاربة إذا أحسن توظيفها

تناقص القدرات العسكرية للحوثيين بتراجع الدعم الإيراني لهم، وذلك بسبب انشغال إيران بوضعها الداخلي الصعب والناجم عن العقوبات الشديدة المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كان لها أسوأ الأثر على أوضاعها الاقتصادية والمالية.

وخلال الأسابيع الأخيرة حاول الحوثيون إطلاق معركة كبيرة باتجاه محافظة مأرب الواقعة شرقي العاصمة صنعاء، وذلك في محاولة للسيطرة بشكل سريع وخاطف على المحافظة ذات الموقع الاستراتيجي والغنية بالنفط والتي تمثل أهم نقاط ارتكاز القوات الموالية لحكومة عبدربه منصور هادي.



يحيى أبوهاشم  
مطلوب إلغاء اتفاق ستوكهولم وإعادة فتح جميع الجبهات

وقالت مصادر عسكرية إنّ تحشيد الحوثيين غير الاعتيادي باتجاه مأرب ورضدهم جزءاً هاماً من قدراتهم القتالية في تلك الجبهة أفقدهم توازنهم في جبهات أخرى، ما يفسر سلسلة هزائمهم في تلك الجبهات، وعلى هذه الخلفية يدعو خبراء عسكريون يمنيون إلى فتح عدة جبهات بشكل متزامن لتشتيت قوى الحوثيين. وفي ذات السياق طالب مستشار وزير الدفاع اليمني العقيد يحيى أبوهاشم الرئيس هادي بإنهاء اتفاقية السويد التي تم بموجبها إقرار هدنة طويلة الأمد في الحرب على جبهة الحديدة على الساحل الغربي اليمني. كما طالبه، في تغريدة عبر تويتر، بإعادة تسخير تلك الجبهة، إلى جانب تحريك كل الجبهات العسكرية.

القوات الحكومية من محاصرة الحوثيين وأسر أكثر من أربعين منهم، بينما شنت المقاتلات التابعة للتحالف العربي بقيادة السعودية سلسلة غارات على مواقع الحوثيين.

وتمكنت قوات الجيش اليمني من استعادة مناطق مهمة من قبضة الحوثيين أبرزها جبل عرفان وقرن الكدادي وجبل الصباغ، فيما أطبقت الحصار على مواقع الحوثيين في النضود والعلم وواصلت تقدمها باتجاه بئر المزاريق شمال شرق مدينة الحزم. وأشارت المصادر إلى أنّ الحوثيين تعرضوا لخسائر فادحة في المعارك التي تشارك فيها أيضاً قبائل محلية ويغطيها من الجو طيران التحالف العربي.

ونقلت مواقع إخبارية يمنية عن القائم بأعمال قائد المنطقة العسكرية السادسة اللواء الركن أمين الوائلي قوله إنّ المعارك أسفرت عن مقتل وجرح العشرات من مقاتلي الحوثي وتدمير عدد كبير من الأطقم والآليات القتالية التابعة لهم في غارات شنتها مقاتلات التحالف على مواقعهم في الجوف.

ولم تقتصر التراجعات الميدانية للحوثيين خلال الأيام الأخيرة على جبهة الجوف، بل امتدت لتشمل جبهتي مارب شرقي صنعاء، والبيضاء بوسط البلاد، حيث تلقى المتمردون سلسلة من الهزائم العسكرية اضطرروا معها إلى الانسحاب وإخلاء العديد من مواقعهم بعد تكبدهم خسائر فادحة في الأرواح والعتاد. وظهرت تلك الهزائم تراجع القدرات العسكرية للحوثيين في ظل استفحال الأزمات والمشاكل في المناطق التي يسيطرون عليها وحالة الفاقة الشديدة التي يواجهها سكان تلك المناطق التي يشكل بعضها خزانا بشريا رئيسيا للمتمردين ومصدرا لإمدادهم بالمقاتلين كما لم يفصل متابعون للشأن اليمني

التطورات الميدانية المتسارعة في الحرب باليمن والانقلاب المحوظ في ميزان القوى لمصلحة القوات الحكومية المدعومة من التحالف العربي على حساب المتمردين الحوثيين، يمكن تفسيرهما بحالة الإنهاك العسكري والمالي التي بلغها المتمردون بعد ست سنوات من الحرب المتواصلة، كما يمكن تفسيرهما، من جهة مقابلة، بالتغيير الذي حدث مؤخراً على رأس القيادة العسكرية السعودية المكلفة بإدارة الحرب، بعد أن تبين أنّ تعثر حسمها عائد في جزء منه إلى وجود فساد وسوء إدارة في تسيير الملف.

الدائرة بين قوات موالية للحكومة اليمنية والمتمردين الحوثيين في محافظة الجوف التي تسعى الحكومة لاستردادها منذ نحو ستة أشهر، بحسب ما أفادت مصادر عسكرية حكومية.

وقالت مصادر من قوات الحكومة المعترف بها دولياً لوكالة فرانس برس إنّ ستة عشر متمرداً حوثياً وقمانياً من القوات الحكومية قتلوا وجرح العشرات من الطرفين في معارك وقعت مساء الأحد في مناطق متعددة من الجوف.

وسيطر المتمردون على مدينة الحزم مركز محافظة الجوف في مارب الماضي. وقيل ذلك كانوا يسيطرون على أجزاء واسعة من المحافظة لكن مركزها الذي يبعد نحو مئة وخمسين كيلومتراً جنوبي الحدود مع السعودية، كان قبل ذلك لا يزال تحت سيطرة القوات الحكومية.

ورأى محللون عسكريون أنّ من شأن استكمال المتمردين بسط سيطرتهم على الجوف أن يغير مسار الحرب، حيث يضع محافظة مارب المجاورة والغنية بالنفط، وهي آخر معاقل الحكومة في شمال اليمن، في مرمى نيران الحوثيين. وقامت القوات الحكومية على مدى الستة أشهر الماضية بعدة محاولات لاستعادة الجوف ومركزها دون أن تنجح في ذلك. وقالت المصادر العسكرية إنّ المعارك الأخيرة مساء الأحد دارت بين الطرفين في أطراف المحافظة وتمكنت

عدن - شهدت محافظة الجوف شمالي العاصمة اليمنية صنعاء، خلال الأيام الثلاثة الأخيرة، تصعيداً لافتاً في المواجهات العسكرية بين القوات اليمنية الموالية للسلطة المعترف بها دولياً بقيادة الرئيس عبدربه منصور هادي والمدعومة من التحالف العربي الذي تقوده السعودية، والمتمردين الحوثيين المواليين لإيران.

ويكتسي موقع المحافظة المذكورة أهمية استثنائية للسعودية لإتصاله بأراضيها عبر حدود برية طويلة نسبياً، ما جعل استيلاء الحوثيين على مركزها، مدينة الحزم، قبل عدة أشهر يُصنّف من قبل محلي الشؤون العسكرية كاتكاسة كبيرة لجهود استعادة مناطق اليمن من أيدي المتمردين.

وتقول مصادر عسكرية يمنية إنّ المعركة الدائرة حالياً هي معركة استعادة محافظة الجوف، مؤكدة تحقيق تقدم ملموس باتجاه تحقيق ذلك الهدف.

وتتفسير بعض تلك المصادر إلى أنّ استعادة المحافظة هدف أساسي للسعودية التي تريد في هذه المرحلة إبعاد الخطر الحوثي عن حدودها، الأمر الذي يفسر المشاركة الكثيفة لطيران التحالف العربي في معركة الجوف وقيامه بدور كبير في شل حركة المتمردين وقطع طرق الإمداد عن مقاتليهم هناك، وتدمير الكثير من أسلحتهم وآلياتهم.

ويذهب البعض إلى اعتبار المعركة بداية منعطف في حرب اليمن بعد التغيير الذي حدث مؤخراً على رأس القيادة العسكرية المكلفة بإدارة تلك الحرب، وذلك بإزاحة الفريق فهد بن تركي بن عبدالعزيز آل سعود من قيادة القوات المشتركة المسؤولة عن ملف الحرب في اليمن ضمن التحالف العربي، وإحلاله على التقاعد والتحقيق، وتكليف الفريق الركن مطلق بن سالم بن مطلق الأزيمع نائب رئيس هيئة الأركان العامة بالقيام بعمل قائد القوات المشتركة. وسبق لمصادر مطلعة أن رجحت ذلك القرار في جانب منه بالتعثر المتواصل منذ سنوات في معركة تحرير المناطق اليمنية من المتمردين الحوثيين، نظراً لوجود فساد وسوء إدارة للملف داخل الجهات المسؤولة عنه سواء من الجانب السعودي أو من الجانب اليمني. وأعلن، الإثنين، عن سقوط ما لا يقل عن أربعة وعشرين قتيلًا في المعارك

## القضاء السعودي يطوي ملف قضية خاشقجي

أحيان كثيرة صبغة الصراع بين سلطات المملكة وتلك الجهات. وترزعت تركيا وعدد من قيادات جماعة الإخوان المسلمين الذين تؤويهم داخل أراضيها الجبهة المضادة للسعودية في هذه القضية. وفي يوليو الماضي، بدأت محكمة في إسطنبول محاكمة غيبية لعشرين سعودياً تتهمهم السلطات التركية بقتل وتقطيع أعضاء خاشقجي.

وقبل عقد تلك المحاكمة، طالب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان السعودية بتسليم أنقرة المشتبه بهم في مقتل خاشقجي، الأمر الذي نظر إليه كمطلب تعجيزي كانت أنقرة تترك استحالة استجابة الرياض له. ولم تعرف أسماء المتهمين بمقتل خاشقجي رسمياً، رغم تداول الإعلام على نطاق واسع لأسماء جملة من الأشخاص. وجرت المحاكمة بعيداً عن وسائل الإعلام. ولم يتم العثور بعد على جثته التي جرى تقطيعها داخل القنصلية.

وفي مايو الماضي، أعلن أبناء خاشقجي بشكل مفاجئ العفو عن قتلة والدهم، ونشر صلاح نجل جمال خاشقجي، في تغريدة على حسابه على تويتر أنذاك بياناً مقتضباً جاء فيه "نعلن نحن أبناء الشهيد جمال خاشقجي أننا عفونا عن قتل والدنا".

وبحسب المتحدث باسم النيابة العامة، صدرت الأحكام النهائية الإثنين بناءً على "إنهاء الحق الخاص بالتنازل الشرعي لذوي القتل". وكان جمال خاشقجي المقرب من السلطات في المملكة قبل أن يتحول إلى معارض، ينشر مقالات في صحيفة واشنطن بوست الأميركية تنتقد سياسات السعودية.

وبصدور الأحكام النهائية الإثنين "تتقضى الدعوى الجزائية بشقيها العام والخاص وفقاً لنظام الإجراءات الجزائية" السعودية، وفق ما أفاد به المتحدث باسم النيابة العامة.

الرياض - أصدرت محكمة في العاصمة السعودية الرياض، الإثنين، أحكاماً نهائية في قضية مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي قضت بسجن ثمانية مدانين لغترات تراوحت بين عشرين سنة وسبع سنوات، وذلك في تخفيف لأحكام سابقة قضت بإعدام خمسة من المدانين.

وأعلن أبناء خاشقجي، الذي قتل بأبدي سعوديين في قنصلية بلاده في إسطنبول سنة 2018، العفو عن قتلة والدهم في مايو الماضي، في خطوة سمحت بتفادي عقوبة الإعدام.

وأعلن المتحدث باسم النيابة العامة "صدور أحكام نهائية تجاه المتهمين بمقتل المواطن جمال بن أحمد بن حمزة خاشقجي"، بحسب ما نقلت عنه وكالة الأنباء الرسمية "واس".

**أحكام نهائية انقضت بصدورها الدعوى الجزائية بشقيها العام والخاص وفقاً للإجراءات المعمول بها في السعودية**

وأوضح أن المحكمة الجزائرية بالرياض "أصدرت أحكاماً بحق ثمانية أشخاص مدانين، اكتسبت الصفة القطعية. حيث قضت بالسجن عشرين عاماً على خمسة من المدانين حيال كل فرد منهم، وثلاثة من المدانين بأحكام تقضي بالسجن لعشر سنوات لكل واحد منهم مع إضافة سبع سنوات لثنتين" من الثلاثة الآخرين.

وصدرت في السابق أحكام أولية بإعدام خمسة وسجن ثلاثة في القضية التي خرجت عن سياقها الجنائي والقضائي لتقير جدلاً سياسياً واسعاً خاضت فيه العديد من الجهات واتخذ في

## سلطنة عمان تتخلص تدريجياً من قيود كورونا

مسقط - تعمل السلطات العمانية على التخلص من قيود كورونا تدريجياً، وذلك في أقرب وقت ممكن من القيود التي كانت قد وضعها على السير العادي للحياة في السلطنة في إطار إجراءاتها لمحاصرة انتشار وباء كورونا والحذ من أضراره على الصحة العامة للسكان، لكنها قدمت مقابل ذلك أثماناً اقتصادية انعكست بشكل واضح على الوضع المالي للبلد.

وتأتي على رأس إجراءات تخفيف القيود، إعادة إطلاق حركة النقل جواً من السلطنة وإليها، بما في ذلك نقل الأفراد وهي مسألة حيوية للبلد الذي يعتمد اقتصاده جزئياً على قطاع السياحة.

وذكرت وكالة الأنباء العمانية الرسمية، الإثنين عبر تويتر، أنه سيتم استئناف الرحلات الجوية الدولية في الأول من أكتوبر القادم، وهي الرحلات التي كانت قد أوقفت في ماربس الماضي في إطار الجهود الاحترازية للحد من تفشي فيروس كورونا.

وقالت الوكالة "أقرت اللجنة العليا المكلفة ببحث آلية التعامل مع التطورات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا تاريخ الأول من أكتوبر 2020 موعداً لفتح



في انتظار عودة السياح

## سطو حوثي «مقنن» على ممتلكات العسكريين

المدينة، إلى ظاهرة. وتتنوع دوافع ذلك بين تنافس قيادات الجماعة على جمع الأموال وتحصيل الثروات، وبين البحث عن مصادر لتمويل الجهود الحربية للمتمردين، وهو أمر بات اليوم مطلوباً أكثر من ذي قبل نظراً لتناقص الموارد واشتداد الأزمة المالية.

وعلى الطرف المقابل أصدرت محكمة عسكرية تابعة للحكومة اليمنية في محافظة مارب، الأحد، حكماً نهائياً بإعدام خمسة حوثيين إثر إدانتهم بعدة اتهامات أبرزها "تفتيد اغتيايات ضد عسكريين بالجيش اليمني وزرع عبوات ناسفة".

البلاد أو خارجها". ولم يصدر على الفور من المحكوم عليهم، فيما لا تعترف حكومة الرئيس عبدربه منصور هادي ولا مسؤوليها بأي أحكام صادرة عن محاكم صنعاء، باعتبارها ميسسة وغير شرعية وخاضعة للحوثيين.

ويملك العديد من المسؤولين والقادة العسكريين الحكوميين عقارات وممتلكات أخرى في مناطق خاضعة للحوثيين لاسيما في العاصمة صنعاء. ومنذ سيطرة الحوثيين على المدينة في خريف سنة 2014 تحولت استيلاء الجماعة على أموال وممتلكات خصومها، وخصوصاً الذين فروا من

صنعاء - قررت محكمة حوثية في العاصمة صنعاء، الحجز والتحفيز على ممتلكات العشرات من العسكريين البارزين في القوات التابعة للسلطة اليمنية المعترف بها دولياً.

ووفق وكالة الأنباء سبأ التابعة للحوثيين فقد "عقدت المحكمة العسكرية المركزية بصنعاء جلسة علنية لمحاكمة خمسة وسبعين عسكرياً، إثر اتهامهم بالانضمام إلى قوات العدو (في إشارة للتحالف العربي) وتسهيل دخوله إلى البلاد". وقررت المحكمة "الحجز التحفظي على جميع أموال وممتلكات المتهمين المنقولة وغير المنقولة داخل